المعماري الشهيد علي منصر دليل آخر على بشاعته

الإرهاب.. حقد متواصل على كل شئ ينبض بالحياة

تقرير/ حمدي دوبلة

علي منصر مواطن يمني من أبناء هذه البلاد المثقلة بالمشكلات والصعوبات فقد كان عامل بناء بسيط لكنه ضرب خلال حياته القصيرة أروع الأمثلة في الكفاح والصبر .. في مقارعة ظروف الليالي والانتصار على كل الخطوب قبل أن تغتال حياته أيادي الغدر والخيانة خلال الهجوم الإرهابي الذي استهدف مبنى السجن المركزي بصنعاء مؤخرا..ليكون استشهاده شاهدا آخر على قبح وبشاعة الإرهاب وحقد عناصره على كل من ينبض قلبه بحب الحياة.

منصر الذي فارق الحياة وهو في العقد الثالث من عمره برصاص الإرهاب ظل يكافح في مهنة البناء سنوات طويلة ليعول صغيريه اللذين فقدا أمهما في سن مبكرة من عمرهما..لكن الوالد منصر بقي وفيا للحياة وقاتل مرارا في دروبها المتعرجة قبل أن تأتي أحداث العام 2011م بفرصة جديدة له على صعيد العمل الرسمي فانضم إلى الخدمة العسكرية قبل أن يتم توزيعه إلى دائرة السجون ليكون أحد أفراد حراسة السجن المركزي بصنعاء ولكنه لم يتخل عن مهمته الأساسية في البناء ورفع أعمدة الحياة بمساعدة ولده ذو الأعوام التسعة كلما كان خارج نطاق دوامه الرسمي.

اغتيال الحياة

عند الهجوم الإرهابي على مبنى السجن المركزي مساء الثالث عشر من الشهر الجاري كان منصر في نوبة الحراسة ولسوء حظه لم يكن قد استلم سلاح الحراسة وإذا به يواجه قوة الطغيان وجبروت المعتدين أعزلا .

ويروي الجنود من زملائه الناجين من رصاصات الغدر والإرهاب أن عناصر الشر والظلام لم تستثنى أحدا من المتواجدين ساعة الهجوم من الاستهداف والقتل حتى العزل من السلاح ومن كان يؤدي صلاة المغرب في ذلك المساء الحزين الدامي.

ويضيفون بأن الجندي منصر تعرض لإطلاق النار وأصيب بجروح في اللحظات الأولى للاعتداء وتحامل على نفسه ليتمكن رغم أصابته الخطيرة من الوصول إلى أحد مكاتب الحراسة للاحتماء من الرصاص المتهاطل من أسلحة الإرهابيين لكن أحدهم لاحظ لجوء المعماري الجريح إلى المكتب فأصر على ملاحقته والقضاء النهائي على حياته وبالفعل قام هذا الإرهابي بمداهمة المكتب فوجده مغلقا فأتجه إلى النافذة وهناك أطلق رصاصات كثيفة باتجاه منصر الذي أصيب بعدة طلقات منها ليسقط مضرجا في دمائه الزكية وتفيض روحه الطاهرة وهو ينطق الشهادتين كما يروي زميله الجندي أحمد البحري الذي كان في ذلك المكتب ونجا بأعجوبة من موت محقق ربما ليروي آخر لحظات حياة كفاح هذا الرجل العصامي الذي ترك في حياته مآثر تحتذى في حب الحياة والإصرار الدؤوب على العيش كما ترك عند مماته شواهد وحقائق عدة عن حقد بعض أبناء هذه الأرض للأسف الشديد لكل ما ينبض بالحياة.

المعماري الشهيد

الجندي المعماري علي منصر أحد ضحايا الإرهاب لكن حياته القصيرة الحافلة بالعطاء لا شك تدين بأبلغ الصور والمشاهد الممارسات الإرهابية وتفضح ضغائنها الدفينة على أبناء هذه البلاد مهما كانت مستوياتهم الاجتماعية والاقتصادية.

منصر الذي قام وقبل أيام فقط على استشهاده بتشييد وبناء منزل الزميل حسن شرف الدين الذي قادته حاسته الصحفية إلى التقاط هذه الصورة المعبرة للشهيد وهو يمارس مهنة البناء والتي نستشهد بها في موضوعنا اليوم يبقى رمزا ومثالا يحتذى في مقارعة الخطوب والانتصار للحياة مهما بلغت قوة وعنفوان أعدائها وانتقام وظلامية هذه العناصر التي تثبت يوماً بعد آخر حقدها الدفين على كل شيء ينبض بالحياة.

في دراسة ميدانية شملت مناطق الصناعات في أربع محافظات

النزاعات المسلحة عطلت سبل المعيشة لـ67% من الأسر اليمنية

قضايا المياه والأراضي شكلت 75% من الصراعات في اليمن

تقرير/ مطهر هزبر - أمل الجندي

أشار تقرير دولي إلى تقليص كافة جوانب قاعدة الأصول البشرية والاجتماعية والسياسية والطبيعية والمادية والاقتصادية الخاصة بسبل معيشة السكان في المحافظات المتأثرة بالنزاع في اليمن.

وتؤكد نتائج تقرير التقييم المتعدد الأبعاد لسبل المعيشة في المناطق المتأثرة بالنزاع في اليمن الذي أجراه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتعاون مع وزارات التخطيط والتعاون الدولي والزراعة والري والثروة السمكية والتعليم الفني والتدريب المهني والشؤون الاجتماعية والعمل وبرنامج الغذاء العالمي ومنظمة الفاو وغيرها من المنظمات الدولية والوطنية أن غالبية الأسر تأثرت بالنزاعات التي حدثت في العام 2011م بشكل أو بآخر، حيث أشارت 67% من الأسر إلى أنها تأثرت بشكل كبير حيث عطلت النزاعات سبل المعيشة من خلال ارتفاع مستويات عدم الأمن والحواجز والتقطعات وارتفاع أسعار المواد الإنتاجية وغلق الأسواق.

وأشارت نتائج التقييم الذي شمل محافظات تعز وعمران وحجة وأبين إلى أن تعذر الوصول إلى الموارد الإنتاجية وضياع الماشية وتدمير وتلف معدات الإنتاج والبسط على الأراضي والمزارع أثر مماثل على سبل المعيشة كما أسهمت عوامل أخرى مثل العمل والتعليم والمياه والأراضي بشكل كبير في تصاعد الصراع.. وفي هذا الصدد أشار التقييم إلى أن الشباب الذين لم ينالوا قسطاً وافراً من التعليم كانوا أكثر عرضة للتجنيد مع المجاميع المسلحة.

كما أن الصراع على الأراضي والمياه شكلا معاً حوالي (75-80%) من كل الصراعات في اليمن.

وفيما يتعلق باستراتيجيات التأقلم والتكيف التي انتهجتها الأسر المتضررة أشارت نتائج التقييم إلى أن الأسر استخدمت استراتيجيات شتى للاستفادة القصوى من مواردها المحدودة وللنجاة من الآثار السلبية للنزاع غير أن العديد من استراتيجيات التأقلم كان لها أثر سلبي وتشمل خفض الاستهلاك سواء في جودة الغذاء أو عدد الوجبات وبيع بعض الأصول الأسرية الهامة ومنع أطفالها من الذهاب إلى المدرسة لغرض العمل وإعالة الأسرة والاستمرار في أنشطة سبل المعيشة حتى في البيئة الخطرة التي لا تتضح فيها أماكن الألغام الأرضية أو يكونون فيها عرضة لإطلاق الرصاص من المسلحين الذين يحتلون المنطقة، ناهيك عن الانضمام للجماعات المسلحة وتجار المخدرات والمهربين.

وقال ناريش سينغ المستشار الرئيسي أن الدراسة الميدانية التي أجراها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ديسمبر 2013م تركزت حول شكل وتأثير النزاع ونقاط الضعف وأنشطة سبل المعيشة والأصول والقدرات والاستحقاقات واستراتيجيات المواجهة وهياكل ومؤسسات وأفكار التحول التعافي المبكر وبرامج القدرة وسياسة التغيير، حيث تشكل المحافظات الأربع المختارة نحو 25% من مجموع السكان في اليمن وتضم تركيبتها السكانية ما يقرب من 50% من النساء ويعيش حوالي 80% من سكانها في المناطق الريفية.

وفي حين طال تأثير الفقر ما يقرب من ثلث سكان اليمن في عام 2006م فإن هذا المعدل ارتفع إلى أكثر من نصف السكان بمعدل 54.4% في عام 2011م، وتنبغي الإشارة إلى أن الفقر ازداد في المناطق الريفية إلى 59% في 2011م من مستوى 47.6% ما قبل الأزمة ومن المحافظات المختارة تعتبر عمران الأعلى في معدلات الفقر 63.9% بناء على أرقام 2006م تليها حجة 47.5%، وأبين 45.6% وتعز 37.8% ويقطن معظم الفقراء في المناطق الريفية، إذ تتراوح نسبتهم بين 70.5% في عمران و 41.5% في تعز ويمكن أن تصل معدلات الفقر إلى 90% في بعض مناطق هذه المحافظات.

وقالت الدراسة أن الأصول العامة والخاصة تضررت بشدة خلال الأزمة لاسيما في المدن التي شهدت اضطرابات مدنية ناجمة أساسا عن القذائف التي أطلقت من الأسلحة الثقيلة والخفيفة، والتي أدت في معظم الحالات إلى تدمير جزئي للجدران والنوافذ ولأن قطاع البناء والتشييد واحد من أكبر القطاعات التي توفر فرص عمل في اليمن وخاصة الفقراء ومعظم العاملين فيه من الشباب فقد عانى القطاع من خسائر فادحة خلال الأزمة بفعل تعليق معظم أعمال البناء التي يمولها المستثمرون الأجانب والحكومة، فيما نضبت الاستثمارات الخاصة فجأة وفقد الآلاف من العمال غير الرسميين وظائفهم وتوقفت مبيعات العقارات فعليا خلال الأزمة، يضاف إلى ذلك الانقطاع المتكرر للتيار الكهربائي بسبب التخريب المستمر لخطوط نقل الطاقة الكهربائية من مارب.

أما فيما يتعلق بقطاع التعليم فقد تعطلت خدماته على نحو خطير نتيجة للصراعات المسلحة واحتلال المدارس بصفة أساسية من قبل النازحين وكذا تضرر جزء من البنية التحتية التعليمية خلال النزاع عام 2011م وأدت الأزمة إلى ارتفاع معدلات الغياب بين لطلاب والمعلمين والموظفين الإداريين وقد ساهم عدم وجود أصول لسبل المعيشة مثل العمل والتعليم والمياه والأراضي إلى حد كبير في إذكاء النزاع.

وأشارت الدراسة إلى أنه وبسبب النزاعات أصبحت علاقات الأسرة والمجتمع متوترة وهذا أدى إلى تفكك رأس المال الاجتماعي واعتماد استراتيجيات مواجهة سلبية من خلال التوتر على مستوى المجتمعات بسبب انتشار الأفكار السلبية والإيديولوجية المختلفة في جميع المناطق وانتشار الأسلحة والانقسامات بين المجتمعات وجنوح الشباب إلى الجماعات المسلحة وجماعات النهب.

وأوصت الدراسة التي تشمل العمليات الفورية وقصيرة المدى المطلوبة بشكل عاجل على إجراءات لدعم المجموعات الأشد هشاشة التي أجبرت على اتخاذ استراتيجيات تأقلم ضارة ومؤذية وتضم النازحين والعائدين والأسر التي لا عائل لها سواء الأسر التي أحد أفرادها مصاب بإعاقة أو مشاكل في الصحة العقلية بسبب النزاع والنساء والأطفال الذين يعشون في المديريات المحاصرة، كما يجب تبني منظومة من السياسات يتم فرضها وإيصالها للمجتمعات بوضوح.

وخلصت الدراسة إلى أنه لكي يتمكن السكان من الحصول على سبل عيش كافية وآمنة ومستدامة فإنهم بحاجة إلى التمكين في الإطار المؤسسي والسياسات حيث يعتبر هذا التقرير الأول من نوعه في اليمن.

الفقر والتفكك الأسري أبرز أسباب جنوح الاطفال

دراسة ميدانية: الشخصيات الاجتماعية أكثر تطبيقا للعدالة التصالحية بقضايا الاحداث من ضباط الشرطة والقضاة

تقرير/زكريا حسان

اكدت دراسة علمية حديثة أن الأحداث في اليمن يرتكبون ويتهمون بـ39 جريمة تأتي على رأسها السرقة بنسبة (24.53%)، وتقع اكثر الحوادث بصنعاء وان الفقر والتفكك الاسري ابرز الاسباب وراء ارتكاب الاحداث للجرائم.

واظهرت نتائج الدراسة التي نفذتها المنظمة الدولية للاصلاح الجنائي حول مدى تطبيق نهج العدالة التصالحية على قضايا الاحداث والاطفال المتهمين والمدانين بخرق القانون في بعض المحافظات اليمنية بأن الأطفال يخرجون عن القانون في اليمن لأسباب ترجع في الغالب الى خصائص أسرية وذلك بمعدل (58.93%) فيما جاءت الخصائص الفردية للاطفال الجانحين في المرتبة الثانية بنسبة (18.2%) تلتها خصائص المجتمعات المحلية والاقران ..

وبحسب الدراسة فقد سجلت اقسام الشرطة في المحافظات خلال عام 2011م 1618 قضية حدث متهم بخرق القانون، 21.19% منهم إناث. بينما في عام 2012م سجل لدى اقسام الشرطة 337 قضية حدث متهم بخرق القانون، منهم 7.12% إناث وبلغ عدد من حجزت حريتهم في دور التوجيه الاجتماعي واجنحة الأحداث في السجون المركزية، في السنوات 2009 و2010 و2012 (2299) و(2077) و(886) حدثا على التوالي.

عدالة تصالحية

وخلصت الدراسة إلى أن العاملين في النظام القضائي بنوعيه الرسمي وغير الرسمي يتدخلون في تسوية قضايا الأطفال المرتكبين للجرائم على اختلاف مدى جسامتها وجنس اصحابها (ذكور، إناث) بنهج العدالة الاصلاحية لكن تدخل شيوخ القبائل وعقلاء الحارات، اكثر من تدخل ضباط الشرطة والقضاة النظاميين... موضحة ان التدخل يزداد بقضايا الأطفال الإناث أكثر من قضايا الذكور ويسفر عنه الفصل بطرق إصلاحية على اساس التعويض وان دوافع تدخل العاملين في قضاء الأحداث في القضايا طغى عليها الدافع المهني الذي ينتشر بين صفوف المقيمين في صنعاء وعدن، وينعدم في الجوف ولحج لأسباب قد يكون مردها خلو هاتين المحافظتين من مؤسسات قضاء الأحداث الرسمي المتمثلة في النيابة والمحكمة، وانتشار القضاء العرفي فيهما، علاوة على صعوبة اوضاعهما الأمنية. مشيرة الى ان هناك العديد من العواقب المترتبة على خروج الطفل عن القانون اهمها الاضطرابات النفسية والتسرب عن التعليم والوصمة التي تلحق به وباسرته.

ونظراً لأن العديد من الأحداث المودعين في السجون هم من الأرياف ومن محافظات أخرى ولعدم زيارتهم من قبل أهلهم فإنهم يعانون من حالات اكتئاب وشعور بالغربة والخوف والتعرض للابتزاز والاستغلال من قبل زملائهم الأحداث ومن قبل المساجين الكبار بسبب ندرة زيارات الأهل والاقرباء وبالتالي يزيد انحرافهم.

مؤشرات كفاءة

نظام عدالة الأحداث له مؤشرات قياس لفاعليته وكفاءته متفق عليها دوليا ابرزها طول مدة الاحتجاز وعدد حالات الأطفال المتوفين في أماكن الاحتجاز ونسبة الأطفال المحتجزين مع البالغين في نفس المكان ونسبة المحتجزين في أماكن مغلقة أو محصورة لمرة واحدة على الأقل خلال فترة اثنى عشر شهرا، ووجود نظام يضمن القيام بتفتيش مستقل ومنتظم على أماكن احتجاز الأطفال ومعايير وأعراف بشأن عدم استعمال القوة مع الأطفال المجردين من حريتهم وتدابيرهم التأديبية.

ويقوم نظام العدالة الصديق للأطفال على الانصاف والفاعلية وتعزيز أمن الاطفال وسلامتهم، ومراعاة الخصائص الفردية للأطفال والاحتياجات النمائية والتربية وإعادة الادماج كما يتطلب إعداد استراتيجية لمنع الجريمة شريطة تمحورها حول تحليل أسباب ارتكاب الجرائم والتركيز على بقاء الأطفال ضمن أسرهم ومجتمعاتهم المحلية ودعم الأسر الضعيفة والمهمشة وانشاء قاعدة بيانات عن إدارة فعاليات العدالة الجنائية والممارسات الفضلى والإدارة الفعالة والكفؤة للعدالة الجنائية للأطفال بالاضافة الى انشاء مؤسسات عدلية مؤهلة للتعامل مع الأطفال تعمل بموجب مبدأ الفصل بين الأطفال والبالغين، ومبدأ حماية الطفل... ويشدد نظام العدالة الصديق للاطفال على ان اللجوء إلى الاحتجاز يكون الخيار الاخير ولأقصر فترة ممكنة في حالات عدم توفر ضمانات مثول الطفل أمام المحكمة، وحماية الطفل من أي خطر سواء على نفسه أو على الآخرين، وعدم توفر الشروط الأمنة لإخلاء سبيل الطفل او تدابير الدعم والإشراف عليه، علاوة على حظر جميع أشكال العنف ضد الأطفال الواقعين في نزاع مع القانون، بموجب تشريع يعاقب على العنف والإساءة والتعذيب، وحضور الأولياء أو الاوصياء أو المحامين أو من يمثل الطفل كافة إجراءات الملاحقة القانونية

غياب البيانات والخطط

وقالت الدراسة ان واقع الحال في اليمن يشير الى الافتقار وعدم العمل بمعظم اليات نظام العدالة الصديق للاطفال حيث تغيب استراتيجيات منع الجريمة وقاعدة بيانات للقضايا الجنائية التي حاولت وزارة العدل انشائه منذ عام 2011، لكنها لاقت الكثير من المعوقات .. مضيفة الى ان السن الدنيا للمسائلة الجنائية للحدث منخفضة جدا والى قصور في الفصل بين الأطفال والبالغين في اماكن الاحتجاز وضعف العمل بمبدأ حماية الطفل

الى ذلك اكدت دراسة نفذتها وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونسيف) الى ان عدد من المباني الخاصة بالاحتجاز غير ملائمة إنشائياً للوظيفة المسندة إليها وان (10%) فقط من المؤسسات لديها هيئات ومجالس اشرافية و (20%) من المؤسسات لا يوجد لديها نظام محدد لصرف ملابس الأطفال، والملابس المنصرفة لا تفي بالاحتياج، ولا تشمل كل الأطفال.. منوهة الى نقص في كميات الوجبات الغذائية وانتشار ظاهرة المنامات الكبيرة (العنابر) واهمال شديد في مجال النظافة العام وتقديم الخدمات الصحة الأولية وغياب برامج فاعلة للرعاية الاجتماعية والنفيسة بسبب الافتقار إلى الكادر المؤهل والمتخصص علاوة على انها لاتوجد برامج جادة تحقق التواصل مع الأهل بهدف إعادة الدمج الأسري والاجتماعي او برامج جادة تهتم بالرعاية اللاحقة

مرافق احتجاز خطرة

فيما اظهرت نتائج دراسة هيئة التنسيق للمنظمات اليمنية غير الحكومية لرعاية حقوق الطفل على السجون المركزية والاحتياطية ومراكز التوقيف الخاصة بالأطفال والأحداث بأن السجون ومراكز التوقيف تشكل خطرا على القابعين فيها من الأطفال، وتساعد على انتهاك حقوقهم الإنسانية حيث وجدت ان بعض السجون متهالكة تماماً بالاضافة الى عدم وجود قسم خاص بالفتيات القاصرات في كل السجون ويبلغ عدد النزلاء فوق الطاقة الاستيعابية لبعض السجون وخصوصاً في المحافظات الكبيرة مما ينعكس سلباً على نوعية الخدمات خصوصاً في ظل ثبات المخصصات المالية ، كما ان معظم سجون الاحداث عبارة عن عنابر السجون المركزية الخاصة بمعتادي الجريمة ومحترفيها أما في محافظة الجوف فيتم حجز الاحداث بسجن البحث الجنائي. قلة التجهيزات وتقادمها واهتراء الموجود من الفرش وعدم كفايتها لجميع النزلاء ، فبعض الأحداث في سجن ذمار ينامون في الحمامات للأمراض العنابر دون أغطية ملائمة تقيهم برد الشتاء، ما ينتج عنه أمراض والتهابات المفاصل والروماتيزم المبكر وكذلك أمراض الجهاز التنفسي وغيرها من الأمراض

وبينت الدراسة ضعف الانسجام في علاقات الكوادر الوظيفة في المرافق الاحتجازية، فالخلافات القائمة بينهم، تساعد على تعطيل تنفيذ البرامج التأهيلية والإصلاحية داخل السجون وكل فئة تنظر إلى الفئة الأخرى على أنها عائق في طريق قيامها بمهامها ووظيفتها. كما تبين أن الحراس لا يمتلكون الحد الأدنى من المعارف السيكولوجية "النفسية" وكذلك المهارات التواصلية والتربوية مع الأحداث

توصيات

وتوصلت الدراسة الخاصة بالعدالة التصالحية الى ضرورة إعداد وثيقة مشروع بشأن تمكين الأسرة اليمنية (الفقيرة، المفككة) من تنويع مصادر دخلها وتعزيز التلاحم بين أفرادها وتقييم استراتجية الحد من الفقر، وتحديثها لكون فقر الدخل من أهم مسببات ضعف الأمن الاجتماعي في المجتمع اليمني توجيه الموازنات السنوية للوزارات المعنية بعدالة الأحداث بنهج الأهداف والنتائج بالاضافة الى تدريب ضباط شرطة ووكلاء نيابة وقضاة محاكم الأحداث على كيفية التعامل مع الآثار النفسية والاجتماعية والحقوقية، المترتبة على خروج الأطفال عن القانون وتمكين ضباط الشرطة والقضاة النظاميين من التمتع بسلطاتهم التقديرية، وتشكيل اللجان المجتمعية في احياء المدن الحضرية، وتوثيق الممارسات الفضلى في القضاء العرفي،.

واوصت الدراسة بضرورة بناء قدرة الاختصاصيين الاجتماعيين والمرشدين التربويين في مجالات الوقاية من جنوح الأحداث، والإدارة الكلية لحالة الحدث، والنهج المتعدد الاختصاصات المهنية وسن تشريع يضمن حق الطفل في عدم التسرب من التعليم وإنفاذه، وتقييم أثره ورفد وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بالموظفين المعدين علميا واخلاقيا ومهنيا في مجال العمل الاجتماعي/ الخدمة الاجتماعية واعتماد الحكومة اليمنة ممثلة بوزارة العدل لوثيقة" تطوير سياسات حماية الطفل"، التي اعدتها المنظمة الدولية للإصلاح الجنائي .

الأوضاع السكانية في اليمن.. تطورات ملموسة وتحديات صعبة!!

تقرير / ساري نصر

أشارت دراسة حديثة إلى إن اليمن تواجه تحديات في التركيب العمري للسكان ومستقبل نمو السكان حتى عام 2025م , فمن خلال الإسقاطات السكانية من عام 2005-2025م أكدت إن النتائج المتوقعة للسكان في اليمن تمثلت في انخفاض الفئة العمرية من سن (14-0) بدرجات متفاوتة حيث أن هذه الفئة ستكون نسبتها من مجموع السكان 45% عام 2005م وستنخفض إلى 39.2% , 37.8% , 36.4% من مجموع السكان في عام 2025م , وأما السكان الذين تتراوح أعمارهم من 15 إلى 64 سنة نجد إن نسبتهم ترتفع بشكل واضح من 51.3% من مجموع السكان عام 2005م وستصبح هذه الفئة حسب التوقعات خلال عام 2025م 57.8% , 59.10% , 60.4% من مجموع السكان, وهذه النسب المتصاعدة من الفئة العمرية للسكان يجب أن يتم أخذها بعين الاعتبار من قبل المخططين لبرامج التنمية خلال السنوات القادمة, وأما الفئة العمرية من السكان من عمر 65 سنه فما فوق فهي لاتشكل قلقاً للدولة في الوقت الحاضر ولكنها مرشحة أن تمثل مشكلات للدولة ومنظمات المجتمع المدني خلال السنوات القادمة إذا لم تؤخذ في الاعتبار من الآن اقتصاديا واجتماعيا وصحيا وغير ذلك من الاعتبارات الأساسية لهذه الفئة من سكان الجمهورية اليمنية .

ولفتت الدراسة الصادرة من المجلس الوطني للسكان بعنوان (الأوضاع السكانية في الجمهورية اليمنية وآفاق مستقبل العمل للعامين 2014 – 2015م) إلى أن اليمن قد دخلت بما يسمى بالنافذة الديموغرافية وهي مرحلة تحول ديمغرافي تمر بها المجتمعات عندما يبدأ معدل الخصوبة وفئة الأطفال تنخفض مقابل زيادة نسبة في فئة السكان في سن العمل وبالتالي تنخفض نسبة الإعالة خاصة مع الثبات النسبي لفئة الأعمار الكبيرة, وفي بداية هذه المرحلة يمكن لهذه التغيرات في التركيب العمري للسكان أن يكون له مؤشر إيجابي في التنمية والتطور وتحسين مستوى المعيشة إذا أحسن استغلال هذه الفرصة.

وأوضحت الدراسة أن اليمن تواجه تحديات كبيرة في توزيع السكان حيث يتركز السكان في الهضبة الوسطي بنسبة 66.3% من مجموع سكان الجمهورية وسكان السواحل الجنوبية والشرقية وصل بنسبة 13.4% وسكان سهل تهامة وصل إلى نسبة 12.7% أما سكان المحافظات الصحراوية الشرقية فقد وصلت نسبة السكان فيه إلى 5.6% وهذا التشتت في تركز السكان يفرض العديد من التحديات أمام الدولة لتوفير فرص العمل وتوفير الخدمات الأساسية .

" تطور ملموس "

وأكدت الدراسة أن اليمن شهدت تطورات ملموسة في المؤشرات السكانية من حيث النمو والحجم ومعدلات الولادة والوفيات والتركيب السكاني وغيرها، فقد تغير معدل النمو السكاني خلال الفترة الماضية حيث كان معدل النمو السكاني يبلغ 3.7% في تعداد 1994م لينخفض إلى 3.1% في تعداد عام 2014م ويقدر حالياً بـ 2.9% إلا أن هذا الانخفاض الطفيف في المعدل لا يزال من أعلى معدلات النمو السكاني في العالم بما في ذلك الدول العربية كما بينته تقديرات الأمم المتحدة عام 2012م، وهذا الانخفاض النسبي في معدل النمو السكاني لا يعني انخفاضاً ملموساً في الأعداد المطلقة للزيادة حيث أن الزيادة بمعدل سنوي قدرة 2.9% حالياً يعني إضافة عدد 754 ألف نسمة سنوياً بناء على تقدير حجم السكان عام 2014م، كما حصل تغير نسبي طفيف في مؤشرات الولادة والوفيات حيث أنخفض معدل المواليد الخام على مستوى الجمهورية من نحو (47) مولود لكل ألف من السكان في تعداد 1994م إلى (39.7) مولود حي لكل ألف من السكان في تعداد 2004م ويقدر حالياً بـ(36) مولود حي لكل ألف من السكان، أما فيما يتعلق بمعدل الوفيات فقد أنخفض معدل الوفيات الخام من (11.4) حالة وفاة لكل ألف من السكان عام 1994م إلى (9.5) حالة وفاة عام 2004م وتقدر حالياً بـ(8) حالة وفاة في الألف.

" توجهات مستقبلية "

واختتمت الدراسة بتوجهات مستقبل العمل للمجلس الوطني للسكان وبرنامج العمل المقترح للمجلس للعامين القادمين 2014 و 2015م والتي تتضمن مجموعة من الأنشطة من قبل المجلس ومن مهامه الأساسية التدخل المباشر من أجل العمل على تنفيذ ما ورد في البرنامج وتفعيل الأنشطة خلال الفترة القادمة لتحقيق أهداف السياسة السكانية في الجمهورية اليمنية والتي تم تحديدها في عام 2001 – 2025م، وأوضحت أن برنامج العمل للعامين القادمين سيركز على العديد من المهام أمام كل العاملين في المجلس الوطني للسكان والعمل على تحقيقها في الواقع وأهمها الدعم السياسي من الدولة للمجلس لاستمرار الأنشطة والفعاليات بشكل ملموس على مستوى الدولة ومنظمات المجتمع المدني والمجتمع والأحزاب السياسية والشخصيات الاجتماعية وبما يخدم وثيقة الحوار التي توصل إليها الحوار الوطني خلال العامين القادمين، وأشارت الدراسة إلى أهمية ترجمة الدعم السياسي إلى إجراءات محددة من قبل الدولة وذلك بإعطاء أهمية للأنشطة السكانية التي سينفذها المجلس الوطني وتعزيز الشراكة مع أجهزة الدولة المختلفة ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص والمانحين وبصفة خاصة صندوق الأمم للسكان في سبيل تنفيذ هذه الأنشطة وتوفير الموارد المالية من أجل تعزيز وتقديم الخدمات السكانية، وأضافت الدراسة بأن المجلس الوطني للسكان سيعمل على تنفيذ ما ورد في توصيات المؤتمر الدولي جنوب – جنوب عن السكان والتنمية الذي عقد في الصين في بداية شهر ديسمبر 2013م وتم تمثيل الجمهورية اليمنية في المؤتمر من قبل المجلس وسيعمل على تنفيذ أهم التوصيات التي توصل إليها المؤتمر خلال العامين القادمين ومنها إدراج التغيرات السكانية في أهداف وخطط التنمية التي يتم تنفيذها من قبل دول الأعضاء في المؤتمر، وإعطاء أهمية لتقدم خدمات تنظيم الأسرة من أجل تحقيق تنمية متوازنة وإعطاء أهمية لمشاركة المرأة في بناء وتنشئة الأسرة والعمل على توعية السكان من ضرورة الوقاية من الأمراض الجنسية والتنسيق والتعاون المستمر بين دول جنوب – جنوب في القضايا السكانية.